مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
العدد السادس/ ديسمبر 2016

OEB Univ. Publish. Co.

دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014

An econometric Study of the determinants of unemployment in Algeria for the period 1980-2014

د.الطاهر جليط
جامعة جيجل-الجزائر

تصنيف JEL : E2 ، C5 تاريخ الاستلام :2016/07/23 تاريخ قبول النشر:2016/12/10

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة العوامل الرئيسية المتحكمة في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980–2014، وذلك من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي. حيث خلص البحث إلى أن معدل النمو الاقتصادي، الإنفاق العام وأسعار البترول هي أهم محددات البطالة في الجزائر، كما خلصت الدراسة إلى محدودية السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة، وأن سياسة الإنفاق العام كانت أكثر تأثيرا على معدل البطالة من السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الطلب على العمل، عرض العمل، محددات، نموذج أشعة الانحدار الذاتي.

Abstract :

This research aims to find out the main factors controlling the rate of unemployment in Algeria during the period 1980-2014, through the construction of an econometric model. The research found that the rate of the economic growth, public spending and oil prices are the most important determinants of unemployment in Algeria. The study also concluded that the monetary policy can not influence the rates of unemployment, and that the public spending policy has more impact on the unemployment rate rather than the monetary policy.

***Key words**: unemployment, labor demand, labor supply, determinants, vector auto regression models*

المقدمة

تعد البطالة من أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في الوقت الراهن، فهي معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فبالرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية إلا أن عدم معالجتها قد يقود إلى مشاكل اجتماعية وسياسية عويصة، فنظرا لخطورة الظاهرة واختلاف أبعادها فقد لاقت اهتماما واسعا لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث احتلت مكانة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي باختلاف مذاهبه واتجاهاته فأصبحت محل جدل وصراع فكري كبيرين، حيث تعددت الأبحاث والنظريات الاقتصادية التي جاءت في صدد تفسيرها ولعل أهم هذه النظريات نجد النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية وكذا النظريات الحديثة في تفسير البطالة.

بالرغم من آثار البطالة وانعكاسها السلبي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول، إلا أنها تتواجد في معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول النامية التي لا تزال تعاني من هذه الظاهرة منذ زمن بعيد، فقد شهدت معدلات بطالة مرتفعة خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي نتيجة لمخلفات الاستعمار وانهيار الاقتصاد الوطني، ومع بداية الثمانينيات ونظرا لكثافة حجم الاستثمارات العمومية كنتيجة لارتفاع أسعار البترول فقد شهدت الجزائر معدلات بطالة مستقرة نسبيا، لكن هذه الأخيرة ومع حلول أزمة سنة 1986 كنتيجة لانخفاض أسعار البترول عرفت نموا متزايدا حيث أصبحت الحكومة الجزائرية عاجزة عن خلق مناصب عمل نتيجة لتقلص إيرادات الدولة وبالتالي تراجع حجم الاستثمارات التي سبق لها وأن امتصت جزء من البطالة، هذه الأزمة التي كان لها الدور الكبير في تخلي الدولة الجزائرية عن الاشتراكية والتحول إلى اقتصاد السوق، وكذا تبني إصلاحات اقتصادية مع هيئات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي كان من أهدافها إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، مما أدى إلى رفع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية نتيجة للقرارات الملزمة للهيئتين كغلق وتصفية المؤسسات العمومية العاجزة وما ترتب عليها من تسريح فردي وجماعي للعمال، لكن ابتداء من سنة2001 وعودة انتعاش أسعار النفط أضفى ذلك نوعا من الراحة المالية، حيث

عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا انعكس إيجابيا على بعض المؤشرات الاقتصادية من بينها معدلات البطالة، فهذه السنة هي بداية تطبيق برنامج الاستثمارات الاقتصادية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو) والتي شكلت منعرج نوعي في سوق العمل الجزائري بحيث مثل خفض معدل البطالة إحدى أولوياتها، وذلك نتيجة لإدراك الحكومة الجزائرية للخطورة المرتبطة بظاهرة البطالة والآثار السلبية الناجمة عنها، ولهذا فقد كان لزاما عليها التحرك أملا في التصدي لهذه الظاهرة والعمل على إتاحة فرص عمل بأقصى طاقة ممكنة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الوظائف وفرص العمل من خلال مجموعة من البرامج والإجراءات الهادفة إلى التخفيف من حدة ظاهرة البطالة وعلاجها، ولعل أهمها الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر وكذا سياسات وبرامج التشغيل الحكومية والتي كان لها أثر كبير على سوق العمل الجزائري. ومما لا شك فيه أن إدراك طبيعة وواقع البطالة في الجزائر وكذا محدداتها هو السبيل الأنجع للحد من هذه الظاهرة.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي أهم محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر؟
- ما هي أهم المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في الجزائر؟
- ما مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية والسياسة المالية) في الحد أو التخفيف من هذه الظاهرة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة وأملا في الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- إن معدل البطالة يتأثر بمجموعة من المتغيرات منها: معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، النفقات العامة، العرض النقدي، سعر البترول.
- يرتبط معدل البطالة بعلاقة عكسية بعلاقة عكسية مع المتغيرات المفسرة له.

– تعتبر النفقات العامة وأسعار البترول بمثابة المحددات الرئيسية المفسرة لظاهرة البطالة في الجزائر.

– هناك فعالية نسبية لسياسة النقدية في التأثير على معدل البطالة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- محاولة الكشف عن أهم خصائص ومميزات ظاهرة البطالة في الجزائر.
- تتبع واقع البطالة في الجزائر وذلك من خلال منظورين أولهما تحليلي أما الثاني عن طريق المعالجة القياسية
- الكشف عن أهم العوامل المفسرة للبطالة في الجزائر.
- تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة المالية والسياسة النقدية) في التأثير على معدل البطالة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة تستمدها من أهمية الموضوع ذاته، حيث تعد البطالة من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم وخاصة الدول النامية التي تتميز بمعدلات بطالة مرتفعة ، مما يجعلها اخطر نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها أفراد تلك المجتمعات، لما لها من آثار اجتماعية وخيمة على مستوى الفرد والمجتمع.لدا بات من الضروري الاهتمام أكثر بتحليل هذه الظاهرة وذلك من خلال تحديد أهم العوامل المؤثرة على هذه الظاهرة من اجل للوصول إلى وضع الحلول التي تمكن من التخفيف من حجم البطالة في الجزائر.

منهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لمعالجة مثل هذه الظواهر الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، كما سنستخدم المنهج القياسي لاختبار نوع وشدة العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة لها.

حدود الدراسة:

على ضوء الأهداف السابقة فإن حدود الدراسة تتجلى من خلال محاولة بناء نموذج قياسي انطلاقا من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي، وذلك من خلال المعطيات الإحصائية المتاحة للفترة 1980– 2014، وقد تم اختيار هذه الفترة

نظرا لتزامنها بمختلف الأزمات والإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي كان لها أثر كبير على سوق العمل والبطالة.

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت الموضوع وسوف نقوم بعرض بعضها والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وهي:

- **دراسة سليم عقون (2010)**، بعنوان قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة 1958-2007 وقد توصل إلى أن معدلات البطالة تتأثر بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي وبالناتج المحلي الحقيقي وهذا خلال الفترة 1985-2000، أما الفترة 2000 – 2007 فكان سعر البترول هو المتغير الأكثر تأثيرا على معدل البطالة.
- **دراسة رابح بلعباس (2012)**، بعنوان إشكالية البطالة في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن معدل البطالة يتأثر سلبا بكل من معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام وعرض الشغل ، في المقابل فان معدل البطالة لا يتأثر بحجم الاستثمار وذلك راجع كونها استثمارات كثيفة لرأس المال وليس لليد العاملة.
- **دراسة إسحاق كواخشية (2014)** بعنوان النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر (تحليل مدى ملائمة قانون اوكين) وبينت نتائج الدراسة أنه لا توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي وأن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة التجارية للإنتاج، وأن هناك عوامل أخرى قد تُؤثر في معدل البطالة في الجزائر.

خطة الدراسة

ولتحقيق مبتغى هذه الدراسة سيتم التطرق إلى المحاور التالية:

- **أولا:** مفاهيم عامة حول البطالة في نظام المعلومات الجزائرية.
- **ثانيا:** توزيع القوى البشرية و خصائص قوة العمل في الجزائر.
- **ثالثا:** تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1980-2014.
- **رابعا:** النموذج القياسي.

أولا: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائرية

قبل الشروع في دراسة وتحليل ظاهرة البطالة في الجزائر لابد من ذكر بعض المفاهيم الأساسية حول التشغيل والبطالة نظام المعلومات الجزائرية.

- **القوى العاملة:** تمثل القوى العاملة ما يعرف بالفئة النشيطة اقتصاديا من السكان وتشمل هذه الفئة[1]:

– الأفراد الذين صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم يعملون، أي لهم نشاط مأجور عن طريق سيولة أو رأسمال عيني، الأشخاص الذين يؤدون الخدمة الوطنية هم جزءا من هذا القسم.

– هؤلاء الذين هم في سن العمل أي يتراوح سنهم بين 16–65 سنة وصرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم مارسوا نشاط مأجور (*STR1*).

– هؤلاء الذين هم في سن العمل ولم يسبق لهم الدخول لسوق العمل ويبحثون عن أول عمل (*STR2*).

- **معدل التشغيل:** معدل التشغيل (*TO*) هو النسبة بين المجتمع (*Population Occupée*) والمجتمع النشيط الكلي.

معدل التشغيل (*TO*) = المجتمع المشغول/ المجتمع النشيط الكلي.

- **معدل النشاط** : (***Taux d'activité***): معدل النشاط (*TA*) هو النسبة بين المجتمع النشيط الكلي (المشغول + *STR1 + STR2*) والمجتمع المقيم الكلي.[2] .
- **البطالة *(Chômage)*** : يعتبر الديوان الوطني للإحصاء الشخص بطالا إذا توفرت فيه الخصائص التالية[3] :

– أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و60 سنة.

– لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي عن عدد البطالين في الدولة، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

– أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل لكنه لا يستطيع العثور عليه وأن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

- **معدل البطالة**(*Taux de Chômage*): هذا الأخير عبارة عن النسبة بين المجتمع العاطل (*STR1+STR2*) والمجتمع النشيط. أي أن معدل البطالة (*TC*)= المجتمع العاطل/ المجتمع النشيط .

ثانيا: توزيع القوى البشرية وخصائص قوة العمل في الجزائر

بلغ حجم السكان في الجزائر في الأول من جانفي سنة 2011 حوالي 39.5 مليون نسمة[4]، حيث قدر معدل النمو السكان في المتوسط خلال الفترة 19990 – 2014 بـ 1.8 %، ويتصف المجتمع الجزائري بتوزيع نوعي شبه متساوي 50.57 % ذكور و 49.43 % إناث، أما التركيب العمري فنجد أن فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و30 سنة تمثل حوالي ثلث السكان، وهذا ما يعكس المكانة الهائلة للشباب في تكوين المجتمع والقوى العاملة، وهذا ما سينعكس عليهم سلبا في سوق العمل أين ستقل فرص توظفهم كلما زادت إحجامهم، أما نسبة فئات الطفولة والكهول نجدها في تناقص إلا أن نسبة فئات الأطفال الأقل من 15 سنة أكثر بكثير من نسبة فئات الكهول الذين تزيد أعمارهم عن 45 سنة، وهذا ما يسمح لنا بتوقع زيادة حدة الضغوط على سوق العمل خلال العشرية القادمة[5].

وتتحدد قوة العمل من خلال مشاركة القوى البشرية في سوق العمل، حيث تتوزع القوى البشرية حسب التقرير السنوي لديوان الوطني للإحصائيات الخاص بسوق العمل سنة 2013 بين ناشطين اقتصاديا 43.2 % وغير ناشطين نحو 49 % ويتميز معدل النشاط الاقتصادي بعدم التجانس بين النساء والرجال مانحا بدلك الأغلبية العظمى للرجال، حيث يقدر بـ 69.5% للرجال مقابل معدل متدني لنساء قدر بـ 16.6 %، ورغم استقرار نسبة النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال العشرية الأخيرة إلا أن حجم القوى العاملة أو النشيطة في المجتمع تعرف تزايد نسبيا من سنة إلى أخرى، فبعد أن سجل حجم القوى العاملة سنة 2000 حوالي ثمانية ملايين ونصف مليون شخص ارتفع حجم الفئة النشيطة ليفوق العشر ملايين سنة 2013، أما فيما يخص توزيع القوى العمالة حسب الجنس ومختلف الفئات العمرية فنجد أن حوالي86 % هي حصة الرجال في القوى العاملة مقابل 14 % لنساء، ويفسر هذا بعدم مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وبتأخرها في دخول سوق العمل والسبب ذلك أن المرأة الجزائرية تتميز بشبابها، المستوى التعليمي العالي لتعليمها (أكبر من المتوسط عموما)، ذات مؤهل مهني، و نجدها تقيم في المدن و هي ترفض الشغل البعيد عن مسكنها في الوقت الذي تبحث عن منصب شغل ولم تجده في المحيط الذي تسكن فيه، و من جهة أخرى 34.17 % من النساء يرفضن أجر زهيد ومدة بطالتهن تتراوح ما بين سنة و سنتين، لكن في السنوات الأخيرة ونظرا لسوء الأحوال

الاجتماعية والاقتصادية فهن يقبلن إلى مكاتب الشغل لطلب عمل[6]. والفئات العمرية الأكثر المساهمة في النشاط الاقتصادي هي الفئات من 20 إلى 40 سنة حيث بلغت مساهمتها في النشاط الاقتصادي بأكثر من 60 %، ويبرز هذا المساهمة القوية للفئة الشبابية في تكوين القوى العاملة[7].

وفيما يخص بالمشتغلين من قوة العمل نجد من مجموع 11761000 المكونة للقوى العاملة في الجزائر يوجد في سنة 2014 حوالي 000 566 10 عامل مسجلين، بدلك فان نسبة العمالة تقدر 27.1% [8].وفيما يخص توزيع هذه العمالة حسب الجنس والفئات العمرية نجد ما يلي:

– اقل الفئات حضا في الحصول على مناصب العمل هي فئة المراهقين من 15 إلى 19 سنة، حيث تشغل هذه الفئة ما يقارب 383000 منصب شغل فقط ولم تبلغ حصتها من مناصب العمل سوى 4%.

–أكثر الفئات احتكارا لمناصب العمل هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم مابين25 و30 سنة، حيث تحجز هذه الفئة ما يفوق 1794000 منصب شغل أي بنسبة 18.4% من مجموع المناصب، ثم تليها الفئة 30 إلى 40 سنة بـ 1458000 منصب عمل أي بنسبة 15.66 %.

– حجم المناصب يتعدى المليون منصب في كل الفئات العمرية من 20 سنة إلى 49 سنة، وتحجز هذه الفئات في مجموعها أكثر من 80% من مناصب الشغل، في حين أكثر من ثلاثة أرباع من هذه المناصب هي من نصيب الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 25 سنة، وهذا ما يفسر بالاحتكار المطلق لفئات الكهول لمناصب العمل على حساب فئات الشباب.

–عدد مناصب الشغل التي يحتجزوها المتقاعدون الذين تجاوزت أعمارهم العقد الخامس تقدر بـ 250 ألف منصب عمل أي بنسبة 2.81 %.

– حصة المرأة من مناصب العمل لم تتجاوز 15 % من مجموع مناصب العمل لجميع الفئات العمرية والفئة الأكثر حجزا لمناصب الشغل هي الفئة من 25 سنة إلى 30 سنة، تليه الفئة الأكثر سنا مباشرة.

أما فيما يخص توزيع العمالة الجزائرية حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2013، نجد أن عدد العمال الذين يشتغلون في قطاع التجارة أكثر بكثير من العمال الذين يشتغلون في

القطاعات الأخرى وذلك بنسبة 61.4 %، أي انه يشغل أكثر من نصف اليد العاملة، رغم تميز هذا القطاع بمحدوديته في زيادة الإنتاج وخلق الثروة وعقمه من حيث خلق مناصب الشغل، في حين يبقى العمل في القطاعات الأساسية (الفلاحة والصناعة) قليلا مقارنة مع باقي القطاعات حيث لم تتعدى حصة كل قطاع 9.5 % و 12.6% على التوالي، أما نسبة العمال في قطاع البناء والأشغال العمومية فقد بلغت حوالي 16.5%[9]، في حين تبرز مكانة المرأة أكثر في العمل في قطاع التجارة والخدمات والصناعة وتقل في قطاع الفلاحة والأشغال العمومية. كما أن مساهمة القطاع الخاص في احتواء اليد العاملة كانت اكبر من مساهمة القطاع العام في التشغيل، حيث يساهم الخواص بأكثر من58.8 % في مناصب الشغل بينما لا تمثل حصة القطاع الحكومي إلا 41.2 %، ويفسر هذا بالتوجه الإيديولوجي الذي انتهجته الدولة في العقدين الماضيين والمتمثل في خصخصة الشركات العمومية والدخول في اقتصاد السوق[10].

وحسب المكتب الدولي للعمل بلغ عدد الأشخاص البطالين 1253000 شخص سنة 2012، وبلغت بذلك بلغت نسبة البطالة معدل 11% على المستوى الوطني، أي ارتفعت نسبة البطالة في الجزائر بنسبة 1 % مقارنة مع سنة 2011. وتبدو ظاهرة البطالة تمس فئة الشباب إذ تبلغ هذه النسبة لذي الفئة البالغة 16 إلى 24 سنة 27.5 % أي ما يفوق شاب ناشط واحد من ضمن خمسة، بينما تبلغ هذه النسبة 7.5 % للأشخاص الدين تزيد أعمارهم عن 25 فأكثر. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني تخفي تباينات حسب الجنس، حيث سجل تراجع هذه النسبة لدى الإناث من 19.2 % إلى 17.2 % مابين 2010 و 2011 والى 17% سنة 2013 بينما تشهد نسبة البطالة ارتفاع لدي الشباب. كما أن بنية البطالة ترتفع لدى الأشخاص دون شهادة وخريجو معاهد التكوين المهني على عكس حاملي الشهادات الجامعية حيث انخفضت النسبة لدى هؤلاء من 21.4% إلى14.3 % ما بين سنة 2012 و2013 ثم إلى 13 % سنة 2014[11]. أما فيما يخص المدة التي يقضها الشخص في البحث عن منصب عمل فهناك تقديرات تثبت أن مدة البطالة تقارب 24 شهر وهذا خلال سنة 2010، أي أن ظاهرة البطالة في الجزائر هي بطالة طويلة الأجل.

ثالثا:تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1980-2014

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبير ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2014).

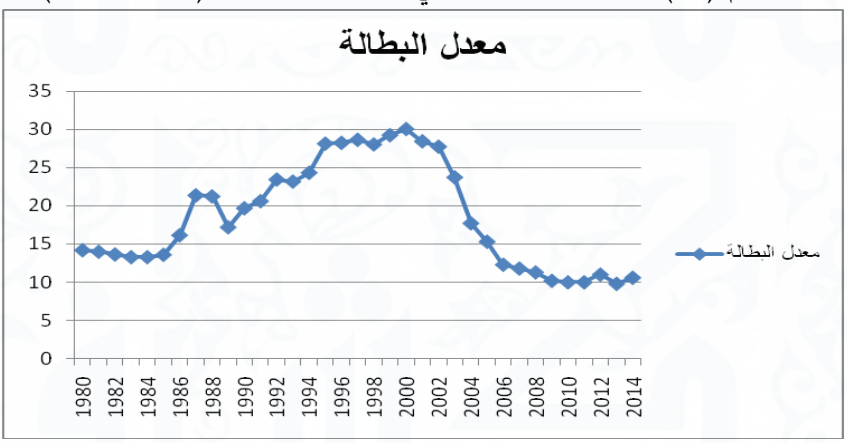

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

إن تتبع المنحنى لتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980 -2014 يبين أن سوق العمل في الجزائر مر بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى 1980- 1999: لقد تميزت هذه الفترة في بدايتها بكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث تم خلق أكثر 561000 منصب شغل سنويا وهذا أدى إلى التخفيض الملحوظ في معدل البطالة طيلة الفترة 1980-1985.إلا انه ابتدأ من سنة 1986 ارتفعت معدلات البطالة بشكل مستمر حيث انتقلت من 16.14 % إلى 19.7 % سنة 1990 لتصل 29.2 % سنة 1999 أي بزيادة قدرها 9.5 %، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب العمل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطية صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين سنة 1994-1998 [12]، مما أدى إلى وجود قوة عمل تراكمت من عاما بعد عام.

المرحلة الثانية 2000- 2014: في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 28.89 % سنة 2000 إلى 11% سنة 2012 لتصل إلى10.6% سنة 2014 وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر مند الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولي إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية. كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين[13]، حيث تم إنشاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة 2000 – 2004 (فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي)[14]، كما ارتفع حجم العمالة خلال الفترة 2005-2010 (فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي) بحوالي 12.5 % [7] .

رابعا: النموذج القياسي

إن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة تعتمد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث أن معدل البطالة (*CHO*) يتأثر بمتغيرات عديدة منها: معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم (*INF*) وسعر البترول (*PTT*)، النفقات العامة (*DEP*) كمؤشر عن السياسة المالية والكتلة النقدية (*M2*) كمؤشر عن السياسة النقدية.

1-دراسية استقرارية المتغيرات: قبل اختيار النموذج القياسي الذي سوف نعتمد عليه في تحليل وقياس اثر المتغيرات المشمولة في النموذج على معدل البطالة، لابد من دراسة خصائص السلاسل الزمنية من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي)، وذلك بالاعتماد على اختبارات ديكي فولار البسيط (*DF*) بالنسبة للمتغيرات ذات التأخر يساوي الصفر وديكي فولار الموسعة (*ADF*) بالنسبة للمتغيرات ذات التأخر اكبر من اكبر أو يساوي الواحد[15].

- **تطبيق اختبار ديكي فولار:** بناء على عدد التأخرات لكل سلسلة فسوف نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية ذات درجة تأخر0 وهي (INF،DEP ، PPT ،PIB) وذلك بتطبيق عليها اختبار ديكي فولار البسيط، أما بالنسبة للمتغيرات ذات درجة تأخر1 أو 2 والمتمثلة في (CHO و M2) فسوف يتم تطبيق عليها اختبار ديكي فولار الموسع، والنتائج معروضة في الجدولين رقم (02-01)

الجدول رقم(01) :نتائج تطبيق اختبار ديكي فولار البسيط

	السلسلة الأصلية (الدرجة صفر)			الفر وقات من الدرجة الأولى		
	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3
DEP	-3.04	-2.9	0.11	-5.95	-6.06	-6.12
PIB	-3.56	-3.58	-1.89	-7.50	-7.64	-7.76
PPT	-1.73	-0.25	0.67	-6.54	-6.21	-6.09
INF	-1.99	-1.68	-1.28	-5.18	-5.28	-5.34
t-tab %5	-3.50	-2.93	-1.95	-3.50	-2.93	-1.95

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجاتEveiws7.0.

الجدول رقم (02): نتائج تطبيق اختبار ديكي فولار الموسع

	الفر وقات من الدرجة الأولى			الفر وقات من الدرجة الثانية		
	النموذج 4	النموذج 5	النموذج 6	النموذج 4	النموذج 5	النموذج 6
CHO	-3.20	-2.93	-2.97	-5.85	-5.96	-6.06
M2	-3.21	-2.29	-2.16	-4.03	-4.07	-4.05
t-tab %5	-3.50	-2.93	-1.95	-3.50	-2.93	-1.95

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eveiws7.0 .

*نشير إلى أن المتغيرات (CHO و M2) كانت غير مستقرة عند الدرجة صفر.

من خلال نتائج اختبار ديكي فولار البسيط والموسع والمبينة في الجدولين رقم 01 والجدول 02 نجد كل من سلسلة التضخم*(INF)*، سعر البترول(PPT)، النمو الاقتصادي (PIB) و النفقات العامة (DEP) متكاملة من الدرجة من الدرجة الأولى I(1) وسلسلة معدل البطالة (CHO) و العرض النقدي (M2) متكاملة من الدرجة الثانية I(2)

2- اختبار التكامل المشترك

بما أن كل من السلاسل (*INF*، *PPT*، PIB ، *DEP*) متكاملة من نفس الدرجة I(1) و السلاسل (CHO، M2) متكاملة من الدرجة I(2) كما بينتها اختبار الجذور الوحدوية لديكي فولار فهناك إمكانية لوجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين هذه السلاسل، ولتأكد من ذلك سنقوم بتطبيق اختبار *Johansen.S* (1988)[16].الذي يعتبر من أهم الاختبارات في الكشف عن علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة. بحيث يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة أو متجهات التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن، وهذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة π. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي[17] :

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1\Delta Y_{t-1} + A_2\Delta Y_{t-2} + \ldots + A_p\Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث أن : المصفوفة π تكتب على الشكل التالي:$\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$ و P يمثل عدد التأخرات في النموذج، $r = R_g(\pi_p)$: رتبة المصفوفة π والتي تمثل والتي تمثل عدد علاقات التكامل، والنتائج مبينة في الجداول رقم 03 و 04

الجدول رقم 03: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات(DEP،GPIB،PPT،INF)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.424072	37.04796	47.85613	0.3453
At most 1	0.350001	18.83018	29.79707	0.5015
At most 2	0.127516	4.623575	15.49471	0.0474
At most 3	0.003691	0.122029	3.841466	0.7269

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج *Eviws7.0*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رتبة المصفوفة (π) تساوي الصفر، حيث أن قيم λ_{trace} (37.04، 18.83، 4.62، 0.12)اصغر من جميع القيم الحرجة (47.85،

29.79، 15.49، 3.84) عند مستوى معنوية 5%، ومنه نستنتج أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (*INF*،*PPT*،*PIB*،*DEP*).

الجدول رقم 04: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين(*CHO*، *M2*)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.140489	6.485587	15.49471	0.6381
At most 1	0.044138	1.489674	3.841466	0.2223

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج *Eviws7.0*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رتبة المصفوفة (π) تساوي الصفر، حيث أن قيم λ_{trace} (6.48، 1.48) أصغر من القيم الحرجة (15.49، 3.84) عند مستوى معنوية 5%، ومنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين معدل البطالة (CHO) و الكتلة النقدية (M2)

3- تقدير وتحليل نتائج نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR:

من خلال النتائج المتحصل عليها من اختبار*Johansen.S* والتي تدل على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فأننا سوف نعتمد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي **(VAR)**، في تقدير العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة لها.

- **تحديد درجة تأخر نموذج (VAR)** قبل تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج وذلك بالاعتماد على معيار (*Akaike* و*Schwarz*).

الجدول رقم (05): تحديد درجة تأخير المسار VAR.

درجة التأخر	0	1	2	3
Akaike	7.57	5.84	5.72	6.22
Schwarz	7.62	6.24	6.14	7.33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج *Eviws7.0*

إن أقل قيمة لمعيار(*Akaike*. و*Schwarz*) تصاحب تأخر P=2 مما يعني أن عدد التأخرات في النموذج VAR هو 2.

• ***عرض وتقدير نتائج نموذج*** **(VAR)**: بعد اختيار درجة التأخير لنموذج شعاع الانحدار الذاتي، تأتي مرحلة تقدير النموذج شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة الثانية *VAR(2)*، وفي بحثنا هذا سوف نكتفي بمعادلة معدل البطالة، وبالاستعانة ببرنامج *Eviews 7.0* تحصلنا على ما يلي:

$$CHO = +1.12\,CHO(-1) + 0.25CHO(-2) - 0.003dep(-1) - 0.145dep(-2) + 0.181\,PIB(-1) - 0.02PIB(-2) + 0.01PTT(-1) - 1.05\,PTT(-2) + 0.28\,INF(1-) - 0.21\,INF(-2) + 0.07M2(-1) + 0.011M2(-2)$$

$$N=35 \quad R^2 = 0.96 \quad R^2Adj = 0.97 \quad F.st = 71.18$$

نلاحظ أن معامل التحديد (R^2=0.96) مما يعني أن المتغيرات المدرجة في النموذج تعمل على تفسير معدل البطالة بنسبة 96%، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ4% فهي راجعة إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن إحصائية فيشر معنوية إحصائيا حيث (*F.st>F.tab*=2.56)، مما يدل على أن النموذج معنوي في مجمله

كذلك النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث توصلنا إلى أن إحصائيات - Ljung-Box (Q-statistique) غير معرفة إحصائيا في جميع الفترات الإبطاء، كما يبينه الجدول رقم (06). ومنه نستنتج أن بواقي النموذج لا ترتبط فيما بينها وهي موزعة توزيعا طبيعيا وهذا يعني أن نموذج مقبول إحصائيا وصالح لتفسير العلاقة الموجودة بين متغيرات الاقتصادية.

كما يتضح من خلال معادلة السابقة ما يلي:

– يرتبط معدل البطالة في الفترة t ارتباط طردي مع معدل البطالة في الفترة (t-1) والفترة (t-2)، هذا معناه أن في حالة ارتفاع معدل البطالة في سنة ما فانه يتوقع تواصل هذا الارتفاع في السنتين المقبلتين.

- معدل البطالة يرتبط ارتباط عكسي مع النفقات العامة في الفترة (t-1) والفترة (t-2) أي أن في حالة ارتفاع النفقات العامة في سنة ما بـ 1% فان ذلك يؤدي إلى خفض معدل البطالة بنسبة 0.003 % و0.145 % على التوالي في السنتين المقبلتين. وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية فيما يخص العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة.
- يرتبط معدل النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع معدل البطالة في الفترة (t-1) وبعلاقة سالبة في الفترة (t-2)، أي أن في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في سنة ما فان اثر هذا الأخير في خفض معدلات البطالة سوف يكون بعد سنتين وبنسبة ضئيلة نوعا ما قدرت 0.02%.
- مرونة سعر البترول لتأخر (t-2) تساوي (−1.05) وهي اكبر مرونة في هذا النموذج مقارنة بمرونة المتغيرات الأخرى، أي سعر البترول له اثر قوي في تخفيض معدلات البطالة في السنة التي تسبق السنة الماضية.
- يرتبط معدل التضخم بارتباط طردي في الفترة (t-1) مع معدل البطالة وتصبح هذه علاقة عكسية في الفترة (t-2).أي أن في حالة ارتفاع معدل التضخم فان أثره في خفض معدل البطالة يكون بعد سنتين.
- إشارات معاملات الكتلة النقدية موجبة في الفترة (t-1) والفترة (t-2) أي أن الكتلة النقدية تعمل عل رفع معدلات البطالة وهذا ما يتنافي مع النظرية الاقتصادية والتي تفترض أن يكون هذه العلاقة عكسية .

4- تحليل نتائج دوال الاستجابة لردود الفعل :

يعنى هذا الاختبار بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات الدراسة. وسوف نقتصر في بحثنا هذا على إحداث صدمة في متغير البطالة ودراسة أثرها على باقي المتغيرات، وبعد إجراء هذا الاختبار تحصلنا على النتائج التالية و الموضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم(02):دوال الاستجابة لردود الفعل

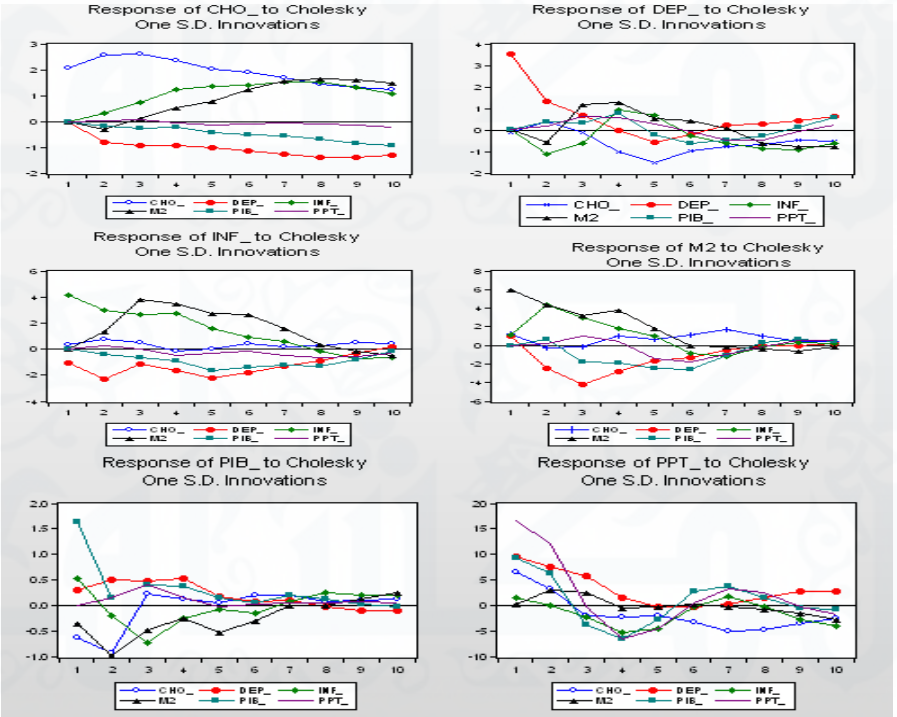

المصدر: مخرجات برنامج *Eviws7.0*

حسب تقديرات دوال الاستجابة للمحفزات الممتدة على 10 سنوات والمبينة في الشكلين أعلاه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة مقدرة بـ 1 % سواء في الإنفاق الحكومي أو في معدل النمو الاقتصادي سيكون لها اثر معدوم في معدل البطالة في الفترة الأولى ويصبح هذا الأثر سالب طيلة السنوات الموالية، إذ سيصل هذا الأثر إلى حدود –1.41% بالنسبة للإنفاق الحكومي كأقصى حد خلال السنة ما قبل الأخيرة و نسبة 0.92- % كأقصى حد بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة.

اثر معدل التضخم في معدل البطالة موجب طيلة فترات الدراسة، حيث يكون معدوم في الفترة الاولي ثم يبدا هذا الاثر في الارتفاع تدريجيا ليسجل اعلى مستوى له في الفترة الثامنة بنسبة قدرت 1.52 %، ثم ابتداء من هذه السنة تبدأ شدة هذا التأثير الموجب في التراجع تدريجيا ليصل إلى 0.85 % في السنة الأخيرة.

حدوث صدمة معيارية مقدرة بـ 1 % في سعر البترول سوف يكون لها اثر معدوم في السنة الأولي، ثم يصبح هذا الأثر موجب في السنة الثانية والثالثة بمقدار 0.01 %

و0.07 % على التوالي، أما في المدى المتوسط والطويل فتولد هذه الصدمة تأثير سلبي في معدلات البطالة وهذا ابتداء من السنة الرابعة ليضل هذا الأثر سلبي ومتذبذبا طيلة السنوات الموالية، إذ سيصل إلى حدود 0.24 % كأقصى حد في الفترة الأخيرة.

اثر الكتلة النقدية يكون معدوم في السنة الاولي ويصبح هذا الاثر سالب في السنة الثانية الا انه ابتدا من السنة الثالثة يصبح هذا موجب ويبقي متزايد طيلة السنوات الموالية، حيث قدر بـ 1.23 % في الفترة السادسة ليصل إلى حدود 1.65 كأقصى حد في الفترة الثامنة.

5- تحليل التباين:

ننتقل الآن إلى توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة، أي تفسير توقع خطأ كل متغير. وسوف نقتصر على تحليل تباين معدل البطالة. والنتائج الموضحة في الجدول رقم (07).

الجدول رقم(06):تحليل التباين لمعدل البطالة (*CHO*)

Variance Decomposition of CHO_:

Period	S.E.	CHO_	DEP_	INF_	M2	PIB_	PPT_
1	2.055410	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.409352	92.33263	5.596192	0.944280	0.002850	0.301217	0.822830
3	4.470621	87.87183	7.837530	3.208697	0.026917	0.503631	0.551392
4	5.304128	81.83300	8.586345	7.665193	0.031805	0.523714	1.359947
5	6.007963	75.32476	9.684803	11.20557	0.093518	0.907857	2.783487
6	6.694251	68.85577	10.77860	13.25814	0.105774	1.339417	5.662306
7	7.372363	62.04850	11.82936	15.09093	0.098878	1.657802	9.274532
8	7.993237	56.07408	13.12487	16.39435	0.096240	2.155044	12.15543
9	8.526194	51.67274	14.29159	16.77278	0.112913	2.889622	14.26034
10	8.950515	48.75006	15.09853	16.64918	0.180100	3.681962	15.64017

المصدر: مخرجات برنامج *Eviws7.0*

حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء لمعدل البطالة يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية في معدل البطالة خلال السنة الأولى تتعلق بصدمات في المتغير نفسه بنسبة كبيرة جدا، حيث أن تباين معدل البطالة في السنة الأولى يرجع بشكل تام إلى معدل البطالة وذلك بنسبة 100 %، إلا انه ابتدءا من السنة الثانية نسجل تناقص تباين معدل

البطالة مع ازدياد تباين المتغيرات الأخرى ولكن بنسب ضعيفة نوعا ما، حيث تساهم صدمات الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في تفسير نسبة ضعيفة من تقلبات معدل البطالة قدرت بـ 21% و14 % على التوالي كأقصى حد خلال الفترة الثامنة، أما بالنسبة لصدمات سعر البترول ومعدل التضخم فقد ساهمت في تفسير نسبة12 % و16 % على التوالي خلال نفس الفترة. بينما نجد أن العرض النقدي لم يفسر سوى 1 % من تقلبات معدل البطالة طيلة فترة الدراسة، وهذا ما يدعم نتائج نموذج شعاع الانحدار الذاتي المتوصل إليها سابقا وكدليل آخر على ضعف مفعول السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة في الجزائر.

الخاتمة

لقد حاولنا في هذا البحث القيام بدراسة قياسية لأهم محددات البطالة في الجزائرخلال الفترة 1980 –2014 وذلك باستعمال النمادج الدينامكية (نمودج اشعة الارتباط الذاتي) والتي تسمح لنا بالكشف عن التفاعلات الدينامكية بين البطالة والمتغيرات المفسرة لها. وقد اسفرت الدراسة ان اهم محدادات البطالة في الجزائر تمثلت خاصة في معدل النمو الاقتصادي والانفاق العام وسعر البترول، وان الانفاق العام كان بمثابة المحدد الرئسي لمعدل البطالة، الا ان اثر هذا الاخير كان كان ضعيفا نوعا ما في المدى القصيرحسب ما بينته نتائج تحليل الصدمات وتحليل التباين، ويمكن ارجاع ذلك ان جل النفقات العمومية في الجزائر كانت موجهة في البني التحتية والتي عادة ما يكن عائدها على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وهذا ما يؤدي إلى تأخير اثر هذا الإنفاق في معدل البطالة. كما بينت النتائج ضعف السياسة النقدية في التأثير على معدل البطالة، وبهذا كانت السياسة المالية أكثر فعالية في التخفيف من هذه حدة الظاهرة في الجزائر

المراجع

[1]– بختي فريد، عزالدين مخلوف، التشغيل والبطالة في استراتيجية نظام المعلومات الجزائري، مع محاولة بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة، ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ،يوم 15–16 نوفمبر 2011، ص:03.

[2] – نفس المرجع ، ص: 04

[3] – *L'office national des statistique, **l'emploi et le chômage**, (donnée statistiques, n 226, éditions ONS),Algerie, 1995, p 08.*

[4] – الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر، جانفي 2011، ص:01 (www.ons.dz).

[5] – رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012، ص:210

[6] – بختي فريد، عزالدين مخلوف، مرجع سبق ذكره،ص:05.

[7] – نفس المرجع ن ص215

[8] – الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، افريل 2014، ص:01 (www.ons.dz)

[9] – نفس المرجع، ص: 01.

[10] – رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص:201

[11] – الديوان الوطني للإحصائيات،مرجع سبق ذكره، ، ص:01 (www.ons.dz) .

[12]– وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي :دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه دولة منشورة، .كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا. 2009،ص240.

[13] – نفس المرجع، ص: 240.

[14] – كريم بودخدخ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في دراسة حالة الجزائر2001–2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2010،ص222.

[15] - *RégisBourbonnais ,Econométrie, Dunod, 5ème Edition,Paris , 2004,p :233-23*

[16] *Johansen, S., Statistical Analysis of Cointegration Vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.12,1998, (231-254).*

[17] - *RégisBourbonnais,Op-Cit,p :291.*